مستقبل الأوبك في ظل النظام البترولي العالمي الجديد

أ. بلقاسم ماضي
كلية الاقتصاد
جامعة عنابة

ملخص العربي:

يحاول هذا المقال استشراف مستقبل الأوبك شرحا وتشريحا، في مواجهة مختلف تحديات النظام البترولي العالمي الجديد، إذ أنه رغم التطورات الهائلة في السوق العالمية للنفط، تواصل أغلب الدول المتقدمة استيراد واسع النطاق لبترول الأوبك.

تقدم هذه الدراسة في خاتمة المطاف جملة من الاقتراحات المتعلقة بمستقبل الأوبك، في سبيل الحفاظ على مكانتها الرائدة والمحورية في السوق العالمية للبترول.

Abstract:

This article tries to discuss the future of OPEC as regards the several challenges of the new international Petroleum system.

Despite of the great evolutions in the world market of Oil, almost developed countries continue their large importation of the OPEC petroleum.

It's clear form all I have said before that this study gives some suggestions concerning the future of OPEC, so as to save its leading and axial position in the Petroleum world market.

مقدمة: حاولت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك OPEC منذ تأسيسها حماية المنتجين للذهب الأسود من استغلال الدول الصناعية الكبرى التي تمثل غالبية مستهلكي البترول من جهة، ومن جشع الشركات الاحتكارية البترولية العالمية، التي قامت مذهبيتها الإنتاجية والتجارية منذ البداية على النهب والاستنزاف، مقابل أقل ما يمكن من العائدات للدول المنتجة. لكن التطورات البترولية العالمية الهائلة عصفت بالكثير من جهود الأوبك، وساهم انهيار الثنائية القطبية، واستفراد النظام الرأسمالي بقيادة القاطرة الاقتصادية العالمية في الضغط القوي والمتواصل على الأوبك، للتخلي عن مهامها والرضوخ لابتزاز الدول الصناعية الكبرى، والتنازل رويدا رويدا عن دورها المحوري السابق. تأسيسا على ما سبق، ثمة جملة من التساؤلات تفرض نفسها بقوة في هذا السياق من التحليل:

* ما الذي يمكن أن تفعله الأوبك لمواجهة النظام البترولي العالمي الجديد؟
* كيف يمكن تحقيق متطلبات هذه المواجهة؟
* ما هو مستقبل الأوبك في ظل النظام البترولي العالمي الجديد؟

يحاول هذا البحث استشراف مستقبل الأوبك في ظل تنامي تحديات النظام البترولي العالمي الجديد، سعيا إلى التأقلم الإيجابي مع العولمة، والمواجهة الذكية للتطورات الهائلة في السوق العالمية للنفط. كما ستسعى هذه الدراسة في خاتمة المطاف لتقديم جملة من الاقتراحات المتعلقة بمستقبل الأوبك، في سبيل الحفاظ على مكانتها المحورية الجيدة في السوق العالمية للبترول.

1 – الأوبك والعولمة: منذ مطلع التسعينات، وارتباطا بالتحولات الواسعة الحاصلة في الاقتصاد العالمي، دخل البترول كسلعة مرحلة نوعية جديدة، في محاولة جادة للتكيف مع العولمة الرأسمالية الأورو – أمريكية للنموذج الاقتصادي الليبرالي الحر، مما حتم عليها مواجهة مختلف تحديات نظام بترولي عالمي جديد. في هذا الإطار، تواجه الأوبك في ظل

سوق البترول العالمية تطورات استراتيجية جذرية مهمة صارت تؤثر بصورة مباشرة على السوق البترولية، وتحديدا فيما يتعلق بالطلب العالمي على النفط واتجاهاته المستقبلية. ارتباطا بهذه التطورات، أخذت سوق البترول العالمية تشهد حالة تتميز بتزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على بترول الأوبك بشكل عام والبترول العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل أكثر خصوصية، إذ تشير توقعات مركز الدراسات الاستراتيجية للطاقة بلندن في تقريره لعام 2000 ما معناه أن خمسة دول من الأوبك هي السعودية، العراق، إيران، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ستتحمل العبء الأكبر في تلبية حاجيات الطلب العالمي من البترول، وهذا الوضع يجعل من دول هذه المنطقة مصدرا للبترول اللازم في تلبية حاجيات الطلب العالمي الإضافي على المستوى المنظور والمستقبلي، ولاسيما وأنها تمتلك أكثر من 65 % من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من البترول. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن تكاليف البترول العربي منخفضة إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى، وهو ما يعزز التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بوضع المنطقة العربية كمصدر رئيسي للبترول اللازم لتلبية الطلب العالمي. وبلغة الأرقام، فإن دول الأوبك أنتجت خلال عام 2000 بالمتوسط 27 م / ب / ي، وهو ما يعادل 40 % من الإنتاج العالمي المقدر ب 27 م / ب / ي، وإذا علمنا أن الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط بلغت 1052 مليون / برميل، وأن دول الأوبك وحدها تمثل حوالي 818 مليون / برميل من الاحتياطيات المؤكدة، أي أن دول الأوبك تستحوذ على أكثر من 77.8 % من الاحتياطيات العالمية المؤكدة (1). بينما وصلت القدرات الإنتاجية لدول الأوبك إلى غاية شهر جويلية من السنة الجارية 2006 إلى 33 م / ب / ي، وهو ما يعادل 42 % من الإنتاج العالمي للبترول، فيما بلغت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط خلال 2005 أكثر من 1154 م / برميل، تمثل فيها دول الأوبك لوحدها حوالي 904 م / برميل من الاحتياطيات المؤكدة، وبهذا المعنى فإن الأوبك تستحوذ على أكثر من 78.4 % من الاحتياطيات العالمية المؤكدة (2). وفي ضوء الزيادات المتوقعة في الطلب العالمي على

البترول، فإن مثل هذا الوضع يستلزم من بلدان الأوبك قبل نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي التوسع في طاقاتها الإنتاجية كي تكون قادرة على تلبية الزيادات المتوقعة في الطلب العالمي على البترول، وهنا تبرز إحدى الإشكالات الرئيسية التي تواجهها الأوبك في إطار آليات عمل النظام البترولي العالمي الجديد. من جهة أخرى، ثمة ميل لتزايد الطلب على السلعة البترولية، وهو ما يتطلب ميلا إلى زيادة الاستثمار في مجال الطاقة الإنتاجية وتحسينها، مما يفترض إعادة الاعتبار للبترول الخام باتجاه تحقيق أسعار مجزية تضمن حقوق الأوبك بثرواتها، ولا سيما وأن الإمكانيات المالية المتراجعة لمعظم بلدانها يشكل عائقا جديا يحول دون إمكانياتها على التوسع في طاقاتها الإنتاجية على المدى الطويل بشكل خاص.

2 – التضليل الإعلامي البترولي ضد الأوبك: لا بد قبل استشراف مستقبل الأوبك في الألفية الثالثة من التوقف عند بعض حقائق تطورات سوق النفط العالمية، بعيدا عن حملات التضليل التي تقودها مؤسسات ودوائر النفط وشركات البترول العالمية، والتي تحاول عبرها أن تدفع الأوبك لتبني سياسات تصب في نهاية المطاف في مصلحة اقتصاديات البلدان الصناعية المتطورة، باعتبارها من أكبر مستهلكي الذهب الأسود في العالم. وتقود هذه الحملات الإعلامية التضليلية ترسانة من خبراء الأباطيل المتخصصين في التشكيك والتلفيق، من خلال ما يلي:

1 – عدم إخضاع وضع الأوبك للمقاربات الاقتصادية التي تفرزها تطورات الاقتصاد العالمي ومصالح المراكز العالمية والتغيرات الدولية.

2 – رد الاعتبار للأوبك كموقع رئيسي في أسواق البترول العالمية والحيلولة دون احتوائها من خلال تداخل المعارك السياسية والاقتصادية وأحيانا النفسية مع اعتبارات السوق.

3 – القراءة الاقتصادية السليمة للكثير من المؤشرات العالمية حول البترول، كي لا تقع الأوبك ثانية ضحية خداع وتضليل كما وقعت فيه في اجتماع جاكارتا حيث اندفعت الأوبك بفعل التضليلات السابقة إلى زيادة سقوف الإنتاج أكثر مما تحتاجه السوق البترولية العالمية، والنتيجة من ذلك هو انهيار أسعار البترول الخام. والعارفون بوضع السوق البترولية يتذكرون جيدا كيف لعبت وكالة الطاقة الدولية دورا مشبوها واسعا بتقديم أرقام ومؤشرات مبالغ فيها حول احتياجات السوق البترولية، والأرقام الخاصة بتراجع إنتاج دول خارج الأوبك، وكانت النتيجة أن الميل المتزايد في سقوف الإنتاج عجل بتدهور أسعار البترول وهبوطها عام 1998 إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل الواحد. وقد جعل مثل هذا الوضع جميع دول الأوبك في مواقف بالغة الصعوبة، إذ هبطت عائداتها من المحروقات بشكل كبير وترتب على ذلك تكبدها لخسائر تزيد على 60 مليار دولار. وفي إطار النظام البترولي العالمي الجديد، كان يفترض من الأوبك أن تكون قادرة على فهم طبيعة اللعبة مع المضاربين والشركات البترولية الاحتكارية الكبرى وحكوماتها، ولا سيما في التعاملات الآجلة في بورصة البترول الدولية في لندن، وهي التي تملك قوة ضغط لإدارة الصراع مع المنتجين سواء بلغة التضليل والخداع " الإعلام البترولي العالمي " أو التهديد العسكري والأزمات الاقتصادية، كما يحقق مصالح اقتصادياتها المتطورة بغض النظر عن المصالح الاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة للبترول.

ينبغي أيضا في هذا السياق من التحليل تثبيت المؤشرات التالية:

أولا عملت الأوبك مرارا وتكرارا على الصعيد الدولي على تأكيد كونها المحور الرئيسي لأسواق البترول العالمية، وأن الانضباط الداخلي عامل أساسي كي تستعيد قوتها ومكانتها وأن عملها على تحقيق مصالحها لن يضر إطلاقا بمسار الاقتصاد العالمي.

ثانيا تحملت الأوبك مسؤولياتها كاملة في الدفاع عن هيكل الأسعار بما يحقق القيمة الحقيقية لهذا المورد الناضب، وفي هذا السياق ينبغي على الأوبك أن تضع استراتيجيات طويلة الأجل، مع ادخار قدر من المرونة التي تضمن استقرار السعر عند مستويات معقولة وقابلة للتطور، ارتباطا بالتطورات التي يمكن أن تحصل في الاقتصاد العالمي.. الخ من العوامل المرتبطة عالميا بالصناعة البترولية. ومما لا ريب فيه أنه ليس سهلا على الأوبك أن تقوم بمثل هذه المسؤوليات الجسام دون أن تتمكن من تحقيق ما يلي:

1 / تنسيق معروضها البترولي طبقا لحركة الطلب العالمي على البترول، ليأتي مثل هذا التنسيق مطابقا للمادة 20 من اتفاقية الغات GATT التي تسمح للدولة باتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة، وبهذا المعنى فإن الأوبك مطالبة بوضع سقوف الإنتاج قصد الحفاظ على هيكل الأسعار ومنع انهيارها لصالح البلدان المتطورة والشركات الاحتكارية، مما يسهل لها زيادة المخزون الاستراتيجي البترولي في دولها.

2 / إتباع سياسة بترولية قائمة على أساس مصالح بلدانها أولا، بغض النظر عن آليات الاحتواء والتهديد من المراكز الأكثر تطورا، وهو ما يعني تحديدا أن زيادة سقوف الإنتاج يجب أن تقوم على أساس نظرة واقعية لحركة الطلب على البترول، ورؤية مستقبلية لتطورات الاقتصاد العالمي لا تكون في صالح سوق البترول العالمية، بما يمكن الأوبك من تجنب الوقوع في فخ وكالة الطاقة الدولية والشركات البترولية الكبرى وحكوماتها، ومن ثم يمكنها من تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار في سوق البترول العالمية وما ينتج عنه من خسائر مادية كبيرة للدولة المنتجة للبترول كما حدث في عامي 1986 و1998.

3 / إتباع آلية ملموسة الآثار في تفنيد حملات التضليل التي تقوم بها الشركات البترولية الدولية وحكوماتها الرامية إلى دفع الأوبك لزيادة سقوف إنتاجها وتخفيض أسعار البترول،

وهنا لا بد من توضيح الاتجاهات المستقبلية لإمدادات البترول من الدول غير الأعضاء في الأوبك، والعوامل المحركة للطلب على البترول العالمي في ضوء حقائق بتولية لا تقبل التضليل والخداع، وفي جانب إمدادات البترول من الدول غير الأعضاء في الأوبك يلاحظ رغم انه لا يمكن تحديد المسار المستقبلي لإمدادات البترول من الدول غير الأعضاء في المنظمة بصورة مؤكدة، إلا أنه في أفضل الأحوال سوف تتسم هذه الإمدادات بالركود مع استثناء إمكانية زيادة الإنتاج في القطاع النرويجي من بحر الشمال لتعويض الانخفاض المستمر في إنتاج الولايات المتحدة وغيرها من المناطق المنتجة للبترول الآخذ في النضوب السريع. بهذا المعنى، نعتقد أنه لن تتكرر الزيادة في إنتاج البترول خارج بلدان الأوبك مثل تلك التي حدثت في منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات والتي نتجت بصورة أساسية عن استغلال مكامن كبيرة في أربع مناطق هي ألاسكا، بحر الشمال، المكسيك والاتحاد السوفياتي السابق، وباستثناء القطاع النرويجي من بحر الشمال، فإنه من غير المتوقع العثور على مكامن بترولية جديدة ذات احتياطيات كبيرة، بل يلاحظ اتجاه مكامن البترول الجديدة إلى أن تكون متواضعة من حيث الحجم، وأقل تناسبا مع جهود التنقيب البترولية المبذولة، وبهذا الصدد فإن الأوبك مطالبة في الظروف الجديدة لعلاقاتها مع الأطراف الأخرى في التجارة الدولية للبترول بربط قضية أسعار النفط بقضايا اقتصادية أخرى، كالحصول على التقنية، أسعار السلع المصنعة التي تصدرها البلدان الصناعية الأكثر تطورا، قضايا التدفقات الاقتصادية والمالية التي تحتكرها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، قضايا المديونية الخارجية.. وغيرها من الموضوعات التي يجب أن تبحث بصورة متزامنة ومتكاملة، بمعنى أن الأوبك مطالبة برفض هذه النظرة الضيقة للبترول في العلاقة بين المنتجين والمستهلكين، وثمة في هذا السياق مؤشرات ملموسة تساعد على تحقيق هذا التوجه، منها:

1 / تملك الأوبك 78.4% من الاحتياطي العالمي وتنتج حاليا 42 % من الإنتاج العالمي الإجمالي.

2 / سيقفز الطلب العالمي على النفط طبقا لتوقعات وكالة الطاقة الأمريكية من 75 مليون برميل يوميا إلى 116 م.ب.ي سنة 2000.

3 / تعتبر منطقة بحر قزوين بلا شك قادما بتروليا جديدا، ينبغي أخذه في الحسابات البترولية من قبل الأوبك، غير أنه ينبغي بالمقابل عدم المبالغة في حدود إمكانيات إنتاج البترول في هذه المنطقة تحديدا.

4 / إن مميزات الجودة وانخفاض التكاليف لبترول الأوبك يجعلها ذات قدرة تنافسية طوال القرن الحالي، بمعنى أن معظم الإمدادات البترولية ستأتي من الأوبك بشكل مميز.

بناء على ما تقدم، فإن الأوبك ينبغي ألا تستجيب لعمليات الابتزاز والقسر السياسي والاقتصادي عمليات التضليل مختلفة الأدوات، إذ يلاحظ في هذا الإطار مدى تأثير الإعلام البترولي في تهديد وتضليل الأوبك فيما يتعلق بمنظور السوق البترولية العالمية من خلال ما يلي: كلما ظلت أسعار النفط مرتفعة لفترة طويلة من الزمن كلما دفع ذلك الشركات البترولية العالمية الكبرى مثل (إكسون موبيل وغيرها) إلى زيادة أنشطة التنقيب والإنتاج خارج الأوبك، وبالتالي الاستحواذ على حصة من السوق البترولية على حساب حصة الأوبك. يلاحظ في هذا السياق بروز نوع من الترويج الإعلامي الذي مفاده أنه إذا ظلت أسعار البترول متراوحة بين 25 و29 دولارا لعدة أشهر فإن مشروعات البترول في غرب إفريقيا وبحر قزوين ستنطلق بسرعة على حساب الأوبك في السوق البترولية العالمية، وتستهدف مثل هذه الادعاءات حصرا دفع الأوبك لتخفيض الأسعار من أجل تمكين الدول الصناعية المتطورة من إعادة مخزوناتها الاستراتيجية من ناحية، وإدامة دورة انتعاشها الاقتصادي من ناحية ثانية، مع تصحيح اختلالات موازينها التجارية من ناحية ثالثة وأخيرة. خلال بداية هذه الألفية الثالثة، وفي محاولة للضغط على دول الأوبك لتخفيض الأسعار، روجت دوائر النفط الغربية لاحتمالات تقليص اعتماد الطلب العالمي على البترول العربي، مدعية بالمقابل إمكانية زيادة اعتماد هذا الطلب على بترول بحر قزوين، وهو ادعاء لا يرقى إلى الواقعية المطلوبة بقدر ما يظهر كنوع من التهديد الذي تستخدمه

الاحتكارات البترولية الكبرى من أجل الضغط على الأوبك بشكل عام، وبلدان منطقة الأوبك بشكل خاص لزيادة إنتاجها النفطي، ومن ثم العمل على تخفيض أسعار البترول الخام. وفي نفس إطار التهديدات الممارسة ضد الأوبك، تلك الادعاءات بكون أسعار البترول المرتفعة تشكل خطرا على الاقتصاد العالمي، وتلحق به أشد الأضرار، وهي تهديدات تشملها سياسة دول الغرب ضد بلدان الأوبك المنتجة للبترول، وهو ما يوضح ضرورة أن تحذر هذه الأخيرة من تحديات النظام البترولي العالمي الجديد الذي سطرت مراكز الدول الصناعية المتقدمة عولمته، ويخشى أن يقود في نهاية المطاف إلى تقليل عائدات بلدان الأوبك لدفعها إلى عدم القدرة على توفير الاستثمارات البترولية المطلوبة، مما يمهد حتما لعودة جديدة وقوية لشركات البترول العالمية الكبرى في إطار عقود الامتياز والمشاركة القديمة. ومن أجل التهيئة الاستراتيجية لهذه العودة المرتقبة للمشاركة في أنشطة البحث عن البترول وإنتاجه في الدول المصدرة للنفط، يمكن ملاحظة الإصرار الغريب لمراكز الدول الصناعية المتقدمة من أجل تضمين اتفاقيات الأوروغواي نصوصا تتيح لشركاتها البترولية أن تعامل معاملة الشركات الوطنية نفسها بالنسبة لاستثماراتها في الدول النامية، وهو ما تجلى فعلا في بند إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة في اتفاقية جولة الأوروغواي، متضمنا تلك النصوص ومعبرا عن مصالح تلك الشركات، في حين أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة كانت حقا سياديا للدول تنظمها وفق ما تراه محققا لمصالحها الاقتصادية وحماية سيادتها (3). لذلك ألزمت اتفاقية جولة الأوروغواي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز، كما ألزمتهم كذلك بعدم فرض قيود كمية على الواردات، وطبقا دائما لاتفاقية جولة الأوروغواي تستطيع الشركات البترولية العالمية والشركات متعددة الجنسيات عموما أن تنتفع بالمزايا التي كانت الدول المصدرة للبترول توفرها لشركاتها، وهو ما يلاحظ من الدراسات البترولية الحالية، كون أن عددا غير قليل من دول البترول في أمريكا اللاتينية وبعض مناطق آسيا استجابت لدعوة عودة الشركات العالمية البترولية للمشاركة في البحث عن البترول وإنتاجه، وخطت خطوات متقدمة بهذا الاتجاه خاصة بعد استنزاف الكثير من مواردها المالية وعدم قدرتها على

تمويل صفقات التكنولوجيا البترولية المتقدمة، وهناك في المنطقة العربية توجه عالمي نشط لفتح الحقول البترولية أمام الشركات البترولية الوطنية في الدول المنتجة للبترول.

3 – رؤية مستقبلية لدور الأوبك في الألفية الثالثة: يتوقف مستقبل الأوبك في الألفية الثالثة على مدى قدرة دول هذه المنظمة المحورية الرائدة على مواجهة النظام البترولي العالمي الجديد، والتخلص من تبعية اقتصادياتها لدول المركز الأورو – أمريكي، وارتهانها السلبي للتقلبات اليومية المفاجئة لأسعار الذهب الأسود، وعدم نجاح أغلبها في بناء اقتصاد إنتاج حقيقي يمهد لمرحلة ما بعد البترول. فإذا كانت البحبوحة المالية الحالية قد أنقذت اقتصاديات الكثير من دول الأوبك، فإن البلدان الصناعية الكبرى ما فتئت تترقب تراجع الأسعار للقضاء على الدور المحوري لأوبك، والعودة بقوة للاحتكارات واسعة النطاق في جميع ما يتعلق بالنفط، إنتاجا واستخراجا، وبيعا وتسويقا. يجب التنبيه في هذا السياق بأن كبريات الدول المستهلكة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية دأبت جديا ودوريا على رصد العوائد البترولية للبلدان المنتجة خاصة دول الأوبك، لمراقبة تطورها من جهة، ومحاولة التعامل براغماتيا معها من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يبين الجدول التالي تقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية لعوائد دول الأوبك النفطية، بما فيها الجزائر من سنة 1980 إلى غاية السنة الماضية 2005 أنظر ص موالية

غير أنه يجب الحذر كما يؤكد بعض الباحثين العرب في التعامل مع التقديرات الغربية، لأن الذي يقوم بها غالبا إما شركات نفطية كبرى ذات تاريخ احتكاري واستغلالي معروف، أو معاهد علمية وهيآت بحثية ذات صلات وثيقة بدوائر رسم وصنع السياسات في الدول الصناعية الكبرى (4). تأسيسا على ما سبق، يمكن لتأمين دور محوري جيد للأوبك في الألفية الثالثة تقديم الاقتراحات التالية:

أولا تزامنت استراتيجية عودة الشركات البترولية العالمية للمشاركة في البحث عن النفط وإنتاجه في الدول المصدرة للبترول مع قيام الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها البترولية بالهجوم على الأوبك ووصفها بالعجز عن إدارة سوق البترول العالمية وكونها السبب في إشاعة الاضطراب في تلك السوق

جدول رقم 1 : لتقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية حول عوائد دول الأوبك النفطية

(مليار دولار ثابت القيمة عند مستواه عام 2005)

الدولة	1980	1998	2004	2005
الجزائر	26.1	6.4	22.7	29.8
اندونيسيا	30.1	3.5	0.6	0.4 -
إيران	26.2	11.9	32.2	41.0
العراق	54.8	7.6	18.2	19.3
الكويت	38.0	9.1	27.4	36.9
ليبيا	45.1	6.7	18.2	23.9
نيجيريا	48.4	9.9	29.8	37.7
قطر	10.9	3.9	13.5	17.0
السعودية	211.7	39.7	115.6	150.1
الإمارات	38.2	10.9	30.2	39.0
فنزويلا	36.8	13.5	29.8	35.5
الإجمالي	566.6	123.2	383.3	429.8

المصدر: حسين عبد الله، أسعار النفط- التصحيح عبر آليات السوق، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، السنة الخامسة عشر، العدد 154، 2005، نقلا عن الموقع الإلكتروني لهذه الهيئة: www.eia.doe.gov/emeu/cabs/opecrev.html

ثانيا يستوجب على أوبك الوقوف على طبيعة المضاربات في التعاملات الآجلة في بورصة البترول العالمية في لندن، وتحليل واقع السوق العالمي للبترول لفهم طبيعته، وإدارة الصراع مع المنتجين بما يحقق مصالح اقتصادياتها ورفاهية شعوبها بمعزل عن المصالح الاقتصادية للبترول.

ثالثا يتوجب على أوبك كذلك في مواجهة النظام البترولي العالمي الجديد الوقوف بشكل أكثر جدية عند موضوع حركة المخزونات الاستراتيجية، فالمعادلة تبقى ناقصة إذا كانت الدول المنتجة وحدها عليها التنازل وقبول الخسائر مراعاة لما تطلق عليه الدول الصناعية الكبرى الإضرار بالاقتصاد العالمي.

رابعا بقدر ما تتحمل أوبك مسؤولياتها في توفير احتياجات الاقتصاد العالمي من الإمدادات البترولية، فإن بلدان الأوبك بالمقابل ليست كفيلة بتحقيق المصالح الاقتصادية غير المشروعة للبلدان الصناعية الأكثر تقدما، وليست كفيلة بالحملات التضليلية فيما يتعلق

بالسلعة البترولية، كما أنها ليست كفيلة بأرباح الشركات البترولية وحساباتها وخططها بقدر ما هي كفيلة بالحفاظ على استقرار أسواق البترول وتحقيق القيمة الحقيقية لهذا المورد الناضب في إطار قرارات سيادية لدول الأوبك.

الخاتمة: لا يمكن لبلدان منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك OPEC حماية المنتجين من استغلال الدول الصناعية الكبرى التي تمثل غالبية مستهلكي البترول دون التصدي لتحديات العولمة، والتكيف الإيجابي الذكي مع النظام البترولي العالمي الجديد. لا بد أن تنصب جهود الأوبك في المرحلة القادمة حول وقف الحملات الإعلامية التضليلية التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها البترولية بالهجوم تارة على الأوبك ووصفها بالعجز عن إدارة سوق البترول العالمية، واتهامها تارة أخرى بكونها السبب الحقيقي في إشاعة الاضطراب في تلك السوق. كما يجب على خبراء الأوبك السعي الجاد لاستغلال كل ما يتوافر من دراسات أكاديمية وميدانية من أجل تجميع الاقتراحات المتعلقة بمستقبلها في الألفية الثالثة، في سبيل الحفاظ على مكانتها المحورية الجيدة في السوق العالمية للبترول.

هوامش وإحالات:

1 / يمكن الإحالة في هذا السياق إلى منشورات الأوبك، خاصة أعداد جانفي، فيفري وأكتوبر من سنة 2001.

2 / نفس المرجع السابق، لكن في أعداد جويلية 2006.

3 / للتوسع أكثر في هذا المجال، يمكن الإحالة على المقالين التاليين لأمير السعد، قضايا راهنة التجارة العالمية للغاز الطبيعي، مجلة بحوث اقتصادية، القاهرة، 1999 ، ومقال الجدل الراهن حول الأورو والدولار، مجلة النفط والصناعة، العدد 366، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

4 / عبد الخالق رؤوف، احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط، العربي للنشر والتوزيع، الكويت، 2005، ص 91.